

محلية، تعمل من خلال الاهتمام بمصالح السكان، ومعرفة مقدراتهم ومصالحهم، بشكل يسمح باستمرار الانتفاضة واستمرار الحياة الممكن تحملها، وذلك عبر أساليب الاحتجاج، أو اللجوء الى حرب الحرائق والمولوتوف، وتطوير الأساليب البسيطة الاخرى، كحرب الحجارة. كل ذلك دون الاخلال بمعادلة استمرار الانتفاضة واستمرار الحياة في آن. ولعل ما يساعدها على ذلك، ما تتمتع به من شعبية. فلأول مرة، منذ سنة ١٩٤٨، تشارك فئات الشعب كافة في انتفاضة ضد الاسرائيليين، وتكون قاعدتها مختلف فئات الشعب، بمختلف أعمارهم، وبمختلف عقائدهم السياسية.

وعلى ذلك، يدرك القادة الاسرائيليون، قبل غيرهم، اختلاف المواجهة مع الانتفاضة عن الحروب العربية - الاسرائيلية والحروب الاسرائيلية ضد قوات الثورة الفلسطينية، على الرغم من انهم كانوا، في بدايات الانتفاضة، يعتقدون بأنها لن تستمر، وبأنها عمل عفوي؛ حتى ذهب بعض أوساطهم الى ان الانتفاضة جاءت بأمر خارجي محدود، هدفه «أحداث حريق كخلفية مناسبة لمناقشات مجلس الأمن، ولأحداث ضرر بالغ بالسياحة في عيد الميلاد، واحتفالات عيد الميلاد لتأكيد مدى ضعف سيطرة اسرائيل على المناطق [المحتلة]، ولإضفاء طابع مناسب على الذكرى السنوية لتأسيس 'فتح'». إلا ان استمرار الانتفاضة، وتعاظم زخمها، في اثناء، وبعد، ذكرى انطلاق الثورة الفلسطينية، أكد، بشكل حازم، عدم ارتباط الانتفاضة بمناسبة معينة دون سواها، وان التقديرات الاسرائيلية القائلة بـ «أفلاسها قريباً»، أثبتت سذاجتها؛ بل ان تنامي تلك التصريحات، بشكل ترافق مع استمرار الانتفاضة وتعاظمها، أدى الى خلق حالات من التشوش داخل الرأي العام الاسرائيلي ذاته، لا سيما بعدما لجأت السلطات الاسرائيلية الى اتباع سياسة القبضة الحديدية التي تمثلت في تهشيم العظام، والابعاد، والإعتقالات الجماعية. لكن فشل هذه السياسة في ايقاف الانتفاضة والحؤول دون توسعها، أدى، بدوره، الى خلق شعور عام لدى الاسرائيليين، باستحالة استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، وبالتالي استحالة شطب الانتفاضة بقرار اسرائيلي. وبذلك أحدثت الانتفاضة ردود فعل داخل المجتمع الاسرائيلي، تمثلت، لدى المزيد من القوى والشخصيات في اسرائيل، في استنكار أسلوب الحكومة في معالجة الموقف، وطالبت بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه، بعد أن بات واضحاً استحالة عودة الوضع الراهن الى سابق عهده؛ وأصبح، من وجهة نظرها، ان السبيل الوحيد ينحصر في ايجاد مخرج مناسب من الأزمة، بالاتفاق مع الفلسطينيين أنفسهم. وبات الاسرائيليون يلمسون نجاحات الانتفاضة، خاصة ما حققته على صعيد الرأي العام العالمي. فبعدما كان الاسرائيليون يتكئون على مقولة «الارهاب الفلسطيني» ويعزفون على أوتارها، أضحت أفعال الجيش الاسرائيلي اليومية ضد السكان المدنيين العزل شاهداً على ارهاب الطرف الاسرائيلي في نزاعه اليومي مع خصمه الفلسطيني. ومالت كفة الرأي العام الغربي من جهة الوقوف الى جانب اسرائيل «في دفاعها ضد الدول العربية» الى جانب تأييد نضال الفلسطينيين من أجل تقرير مصيرهم. وبعد كل الفطائع التي قام بها جنود الاحتلال الاسرائيلي لم تعد سمعة اسرائيل «كدولة ديمقراطية»، سمعة قائمة.

إضافة الى ما تقدم، أحدث نجاح الانتفاضة مأزقاً معنوياً فيما بين الاسرائيليين وقادتهم، قوامه، أولاً، أحداث ضرر بالاقتصاد الاسرائيلي، وثانياً، تصحيح المفاهيم الفلسطينية والاسرائيلية، باتجاه الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني. فالاحتلال الاسرائيلي، مثل أي احتلال، يوازن ما بين مردود احتلاله ومردود بقائه. من هنا، عملت السلطات الاسرائيلية، منذ سنة ١٩٦٧، على تفتيت البنية الاقتصادية الفلسطينية والحاقها بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، عبر ما فرضته من اعباء ضريبية، وادخال الاقتصاد الفلسطيني في منافسات غير عادلة مع المنتجات الاسرائيلية، وفرض المزيد